المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵔⴰⵙⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔⵏ ⵏ ⵜⵎⵙⵍⵉⵜ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 21 أبريل 2026

العدد 750

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....06

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....08

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....10

❖ اجتماع المكتب رقم 2026/05

ليوم الجمعة 10 أبريل 2026

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الجمعة 10 أبريل 2026 اجتماعا، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- عبد القادر سلامة : النائب الأول للرئيس؛
- لحسن حداد : النائب الرابع للرئيس؛
- محمد سالم بنسعود : محاسب المجلس؛
- السالك الموساوي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- محمد رضى الحميني : أمين المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السادة:

- أحمد اخشيشين : النائب الثاني للرئيس؛
- جواد الهلالي : النائب الثالث للرئيس؛
- يحفظه بنمبارك : النائب الخامس للرئيس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

تداول المكتب في **جميع النقط المدرجة ضمن جدول الأعمال**، حيث تم الاستماع إلى مختلف الآراء والمقترحات، وتبادل وجهات النظر بشأنها، وبعد المناقشة المستفيضة، **اتخذت القرارات التالية:**

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← **قرار** رقم **2026/05/01 بالموافقة** على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 02 فبراير 2026.

❖ الجلسات العامة:

← **قرار** رقم **2026/05/02 بانتداب** السيد **عبد الرحمان وافا** أمينا لجلسة افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2025-2026، المزمع عقدها يوم الجمعة 10 أبريل 2026 على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد رئيس مجلس المستشارين.

← **قرار** رقم **2026/05/03** بعقد جلسة عامة مشتركة مع مجلس النواب، يوم الأربعاء 15 أبريل 2026، تخصص لتقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة من قبل السيد رئيس الحكومة، بمبادرة منه، طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور.

← **قرار** رقم **2026/05/04** بعقد جلسة عامة لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، يوم الأربعاء 22 أبريل 2026 في الساعة العاشرة والنصف صباحا.

❖ الأسئلة الشفهية:

← **قرار** رقم **2026/05/05 بالموافقة** على جدول أعمال الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس، السيد **عبد القادر سلامة**، والسيد **محمد رضى الحميني** في أمانة الجلسة.

← **قرار** رقم **2026/05/06 بتعميم** تعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية المنعقدة في دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2025-2026، على مكونات المجلس، **وإحالتها** إلى الحكومة، طبقا لأحكام المادة 298 من النظام الداخلي للمجلس.

← **قرار** رقم **2026/05/07 بإحداث** منصة رقمية لتيسير تتبع مكونات المجلس لتعهدات أعضاء الحكومة في جلسات الأسئلة الشفهية، وأجوبة الوزراء بخصوص مآلها.

❖ التشريع:

← **قرار** رقم **2026/05/08 بالإعلان**، في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليم 14 أبريل 2026، عن توصل المجلس من مجلس النواب بنصين تشريعيين بعد الإعلان عن اختتام دورة أكتوبر المنصرمة. ويتعلق الأمر بمشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول؛
- مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

← **قرار** رقم **2026/05/09 بإحالة** مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، إلى لجنة القطاعات الإنتاجية.

← **قرار** رقم **2026/05/11 بالتداول** خلال الاجتماع المقبل لندوة الرؤساء في وضعية مقترحات القوانين المعروضة على أنظار المجلس.

❖ أشغال اللجان الدائمة:

← **قرار** رقم **2026/05/12 بإحالة** طلب لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، القيام بزيارة ميدانية لميناء الدار البيضاء، إلى الحكومة.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← **قرار** رقم **2026/05/13 بتعميم** الآراء الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مكونات المجلس. ويتعلق الأمر بالآراء التالية:

- رأي حول مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال (بطلب من مجلس النواب)؛
- رأي حول مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة (بطلب من مجلس النواب)؛
- رأي في موضوع "اقتصاد الرعاية بالمغرب: رهانات الاعتراف القطاعي والتنظيم المؤسساتي".

← **قرار** رقم **2026/05/14 بتعميم** المذكرة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان (بطلب من مجلس النواب) حول "مشروع قانون إحداث الوكالة الوطنية ومراكز حماية الطفولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية" على مكونات المجلس.

← **قرار** رقم **2026/05/15 بتعميم** الرأيين الصادرين عن مجلس المنافسة على مكونات المجلس. ويتعلق الأمر ب:

- رأي حول "وضعية المنافسة بأسواق توزيع الأدوية بالمغرب"؛
- رأي حول "السير التنافسي لسوق مواد البناء، سوق حديد الخرسانة نموذجا".

← **قرار رقم 2026/05/16** باتخاذ الترتيبات التنسيقية اللازمة مع مجلس النواب، لمناقشة التقرير السنوي لكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، برسم 2024، وذلك طبقا لأحكام الفصل 160 من الدستور.

قضايا للمتابعة

- ورش تعديل النظام الداخلي للمجلس؛
- تحديد موعد الجلسة العامة المخصصة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم برسم 2024-2025؛
- تنظيم يوم دراسي لمناقشة مخرجات الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع "مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني".

❖ جلسة عمومية مشتركة لتقديم حصيلة الحكومة.

طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة، برئاسة رئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالبي العلمي والنائب الأول لرئيس مجلس المستشارين السيد عبد القادر سلامة، خصصت لعرض حصيلة عمل الحكومة.

وخلال هذه الجلسة قدم السيد رئيس الحكومة عزيز أخنوش، عرضا مفصلا أمام السيدات والسادة البرلمانيين تضمن قراءة شاملة لتحولات ومنجزات الاقتصاد الوطني في سياق دولي مشوب بعدم اليقين.

وأكد السيد أخنوش أن المغرب نجح في مواجهة التحديات العالمية بمنطق الفعل والاستباق بدل التردد والانتظار، وهو ما مكن من تعزيز صمود الاقتصاد الوطني وتحقيق دينامية إيجابية في عدد من القطاعات الحيوية، رغم الاضطرابات المرتبطة بسلاسل الإمداد وتقلبات الاقتصاد العالمي.

❖ مجلس المستشارين يعقد جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيم مهنة العدول.

يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 21 أبريل 2026 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول".

جلسة عامة لمناقشة حصيلة عمل الحكومة.

بناء على أحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور والمادة 274 من النظام الداخلي للمجلس، يعقد مجلس المستشارين جلسة عامة تخصص لمناقشة حصيلة عمل الحكومة، وذلك **يوم الأربعاء 22 أبريل 2026 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.**

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم أمس الإثنين 20 أبريل 2026 صادقت خلاله على مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بمهنة العدول.

يذكر أن هذا المشروع يدخل في إطار تعزيز الدور المحوري الذي يضطلع به العدول في منظومة العدالة، لاسيما ما يتعلق بتوثيق الحقوق والمعاملات، والحفاظ على أعراض الناس وأنسابهم، وتحقيق الأمن التوثيقي والتعاقدي الذي يجنب الأطراف الوقوع في النزاعات واللجوء إلى القضاء لفض الخصومات.

ويهدف إلى مراجعة الإطار القانوني الحالي المنظم للعدول بمقتضى القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.56 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006).

ويتضمن مشروع هذا القانون مستجدات تتعلق بالولوج إلى المهنة، من خلال تفعيل التوصية رقم 11 من الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة المتعلقة بإعادة النظر في شروط ولوج المهن القضائية والقانونية، وذلك بالتنصيص صراحة على فتح المجال أمام المرأة للانخراط في المهنة، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الصادرة في هذا الباب.

بالإضافة إلى مستجدات تهم مجالات الحقوق والواجبات، وتحرير العقود وتلقي الشهادات، وتقنين شهادة اللفيف وتنظيمها، وحفظ العقود والشهادات والسجلات وتسليم النسخ؛ والهيئة الوطنية للعدول وأجهزتها.

❖ لجنة القطاعات الإنتاجية.

- الثلاثاء 21 أبريل 2026 مباشرة بعد الجلسة العامة بقاعة مصطفى عكاشة:

✓ دراسة مشروع قانون رقم 56.24 المتعلق بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

❖ إسطنبول.. تحتضن أشغال الجمعية العامة الـ 152 للاتحاد البرلماني الدولي بمشاركة المغرب.

احتضنت مدينة إسطنبول التركية، أشغال الجمعية العامة الـ152 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة، وذلك بمشاركة وفد برلماني مغربي هام قاده **رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد** .

وضم الوفد المغربي كل من السيد محمد سالم بنمسعود، محاسب المجلس، والسيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس، والسيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين، والسيد منصور لمباركي، رئيس ديوان رئيس مجلس المستشارين، والسيد سعد غازي، مدير العلاقات الخارجية والتواصل.

وتمحورت أشغال هذه الدورة، حول موضوع "تعزيز الأمل، وصون السلم، وضمان العدالة للأجيال القادمة"، باعتباره محورا رئيسيا للنقاش العام، في ظل سياق دولي متسم بتفاقم التحديات المرتبطة بالنزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية، واتساع الفوارق الاقتصادية، فضلا عن التحولات التكنولوجية المتسارعة.

وخلال الجلسات العامة لهذه الجمعية، التي عرفت مشاركة وفود برلمانية من مختلف أنحاء العالم، بإلقاء مداخلات رفيعة المستوى لرؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود، حيث تم تسليط الضوء على دور المؤسسات التشريعية في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وترسيخ مبادئ العدالة والإنصاف، بما يخدم مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

كما انكبت اللجان الدائمة للاتحاد على مناقشة عدد من مشاريع القرارات، لاسيما تلك المتعلقة بدور البرلمانات في إنشاء آليات فعالة لإدارة مرحلة ما بعد النزاعات واستعادة السلم الدائم، فضلا عن سبل بناء اقتصاد عالمي عادل ومستدام، من خلال مكافحة الحمائية وتقليص الحواجز التجارية والتصدي للتهرب الضريبي.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة أيضا النظر في بند طارئ يعكس انشغالات المجتمع الدولي إزاء قضية راهنة، إلى جانب عقد جلسة خاصة للمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، بما يتيح للبرلمانات الأعضاء استعراض جهودها في متابعة الالتزامات الدولية.

كما شهد هذا الموعد البرلماني الدولي تنظيم عدد من المنتديات والاجتماعات الموازية، من قبيل منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب، فضلا عن ورشات عمل متخصصة حول قضايا التنوع، والتغير المناخي، والتكنولوجيا الحديثة، بما يعزز مقاربة شمولية في معالجة التحديات العالمية.

وقد اختتمت أشغال الجمعية العامة باعتماد مجموعة من القرارات والتوصيات التي تعكس مواقف البرلمانات الأعضاء بشأن القضايا المطروحة، إلى جانب انتخاب الأمين العام الجديد للاتحاد البرلماني الدولي، بما يوطد حكامة هذه المؤسسة البرلمانية العالمية.

ويعد الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تأسس سنة 1889، أقدم منظمة دولية متعددة الأطراف تعنى بتعزيز التعاون والحوار بين البرلمانات الوطنية، ويضطلع بدور محوري في دعم الديمقراطية وترسيخ قيم السلم وحقوق الإنسان عبر الدبلوماسية البرلمانية.

ويضم الاتحاد في عضويته أغلبية برلمانات العالم، حيث يوفر فضاء مؤسساتيا لتبادل الخبرات والتجارب، ومواكبة القضايا العالمية من منظور تشريعي.

❖ السيد ولد الرشيد يؤكد أن البرلمان المغربي منخرط في مسار إصلاحي طموح يروم ترسيخ دولة القانون.

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الخميس 16 أبريل الجاري بإسطنبول، أن البرلمان المغربي منخرط في مسار إصلاحي طموح يروم ترسيخ دولة القانون وتعزيز الثقة في المؤسسات، من خلال التفعيل المتكامل لوظائفه التمثيلية .

وأوضح السيد ولد الرشيد، في كلمة خلال جلسة المناقشة العامة للجمعية العامة الـ 152 للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقدة تحت شعار **"تعزيز الأمل، وصون السلم، وضمان العدالة للأجيال القادمة"**، أن المسار الإصلاحي الذي انخرط فيه البرلمان المغربي يقوم على ثلاث ركائز أساسية، تتمثل في الاستدامة، والإدماج، ثم السيادة بمختلف أبعادها.

وأكد أن حضور البرلمان المغربي في الفضاء البرلماني الدولي يستند إلى هذا التصور، ويتجسد في الترافع المستمر من أجل الحلول السلمية لتسوية النزاعات، ودعم آليات الوساطة، والمساهمة في تعزيز عمليات حفظ السلام، في انسجام مع ثوابت السياسة الخارجية للمملكة القائمة على احترام الشرعية الدولية وسيادة الدول ووحدتها الترابية.

كما أبرز أن البرلمان المغربي تحول إلى فضاء للتفكير الجماعي من خلال احتضان العديد من المبادرات والمنتديات الدولية، من قبيل المؤتمر البرلماني للحوار بين الأديان، ومنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، والمنتدى الدولي للعدالة الاجتماعية، بما يعزز التشاور وتبادل الرؤى حول التحديات المشتركة.

وعلى المستوى التشريعي، أشار السيد ولد الرشيد إلى أن هذا المسار تُرجم إلى اعتماد مجموعة من القوانين والإصلاحات، لاسيما تلك المرتبطة بتعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح منظومتي الصحة والتعليم، وتأهيل سوق الشغل، فضلا عن مواكبة التحولات العالمية في مجالات الطاقة والمناخ والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وشدد، في ختام كلمته، على أن قضايا السلام والعدالة تظل رهينة بمدى قدرة البرلمانات على حمايتها وترسيخها كخيارات فعلية موجهة للسياسات العمومية، داعيا إلى تجديد الالتزام الجماعي من أجل ترسيخ السلم وتعزيز الأمل وتحقيق العدالة لفائدة الأجيال القادمة.

❖ السيد محمد ولد الرشيد يبرز مركزية التنمية المستدامة والانتقال البيئي في السياسات العمومية بالمغرب.

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الأربعاء 15 أبريل الجاري بإسطنبول، أن المملكة المغربية اختارت أن تجعل من التنمية المستدامة والانتقال البيئي أحد المرتكزات الاستراتيجية لسياساتها العمومية، في إطار رؤية إصلاحية شاملة يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس .

وأوضح السيد ولد الرشيد، في كلمة خلال مشاركته في أشغال المؤتمر الخامس للشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز، المنعقد على هامش الجمعية العامة الـ152 للاتحاد البرلماني الدولي، أن هذه الرؤية تقوم على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

وأضاف أن المغرب اعتمد خلال السنوات الأخيرة مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتكاملة الرامية إلى بناء مدن أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، مشيرا إلى أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تشكل الإطار المرجعي للسياسات العمومية، وفق نموذج تنموي يدمج البعد البيئي في مختلف القطاعات.

كما أبرز أن المملكة عملت على تعزيز التخطيط الحضري المندمج من خلال اعتماد مقاربات جديدة في تدبير المجال الحضري، وإطلاق برامج طموحة لتأهيل المدن الكبرى والمتوسطة، إلى جانب تسريع وتيرة الانتقال الطاقي والاعتماد المتزايد على الطاقات المتجددة، عبر مشاريع رائدة تروم رفع حصة هذه الطاقات في المزيج الطاقي الوطني، بما يساهم في تقليص الانبعاثات الكربونية ودعم التحول نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون.

وسجل أن المغرب أولى أهمية خاصة للنقل المستدام داخل المدن، وتعزيز مرونتها المناخية عبر إدماج البعد المناخي في السياسات الترابية، وتطوير برامج لحماية الموارد المائية ومواجهة الإجهاد المائي، فضلا عن تعزيز الاقتصاد الدائري .

وأشار إلى أن التزام المغرب لا يقتصر على المستوى الوطني، بل يشمل أيضا مساهمة فاعلة في الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال دعم التعاون جنوب-جنوب وتبادل الخبرات والتجارب، لاسيما داخل فضاء حركة عدم الانحياز.

وفي سياق متصل، أبرز رئيس مجلس المستشارين أن هذا المؤتمر ينعقد في ظرفية دولية تتسم بتسارع وتيرة التحولات الحضرية، حيث أصبحت المدن فضاءات مركزية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، لكنها تواجه في الآن ذاته تحديات متزايدة مرتبطة بالتغيرات المناخية والحاجة إلى بنيات تحتية أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

وأكد أن التحدي المطروح أمام بلدان حركة عدم الانحياز لا يقتصر على توسيع الحواضر أو تحديث البنيات التحتية، بل يشمل بالأساس بناء مدن أكثر صمودا وعدلا في توزيع الحماية، بما يضمن حق السكان في الأمن البيئي والاستقرار والكرامة المجالية .

واختتمت أشغال المؤتمر، الذي ترأسته رئيسة المجلس الوطني الأذربيجاني، رئيسة الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز، صاحبة غفاروفا، باعتماد "إعلان إسطنبول"، حيث شدد المشاركون على ضرورة تعزيز الوحدة وتكثيف العمل المشترك داخل الحركة، لمواجهة التحديات الناشئة التي تهدد رفاه واستقرار الدول الأعضاء.

كما أكد الإعلان على أهمية سلاسل الإمداد العالمية المرنة لضمان الأمن الغذائي والطاقي والاستقرار الاقتصادي، خاصة لفائدة البلدان النامية، وعلى تعزيز التعاون الدولي في قطاع الطاقة لضمان الولوج إلى طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة، بما في ذلك الطاقات النظيفة والمتجددة.

من جهة أخرى، شدد المشاركون على الطابع الاستعجالي لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق حل عادل ودائم وشامل وسلمي للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادرات المعترف بها دوليا، بما في ذلك مبادرة السلام العربية.

✓ رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي يجدد دعم بلاده للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية

جدد رئيس مجلس الشيوخ بمملكة بلجيكا، فنسنت بلونديل، يوم الجمعة 16 أبريل 2026 بإسطنبول، التأكيد على دعم بلاده الواضح والثابت لمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة لمغربية، معتبرة إياها الأساس الأكثر ملاءمة، وجدية، ومصداقية، وواقعية للتوصل إلى حل سياسي عادل، ودائم، ومقبول من جميع الأطراف للنزاع الإقليمي حول الصحراء .

وأكد السيد بلونديل، خلال **مباحثات ثنائية أجراها مع رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد**، على هامش أشغال الجمعية العامة ال152 للاتحاد البرلماني الدولي، ثبات الموقف البلجيكي كما أعرب عنه نائب الوزير الأول وزير الشؤون الخارجية البلجيكي، ماكسيم بريفو، خلال زياراته السابقة للمغرب.

من جهة أخرى، نوه السيد بلونديل بمتانة علاقات الصداقة التي تجمع البلدين، وبكثافة الروابط المتعددة التي توحدهما، لاسيما تلك القائمة بين العائلتين الملكيتين، فضلا عن الحضور الوازن للجالية المغربية المقيمة بالأراضي البلجيكية.

وأشار المسؤول البلجيكي إلى الجهود المتواصلة من أجل إعداد مذكرة تفاهم يرتقب توقيعها مستقبلا بين مجلس الشيوخ البلجيكي ومجلس المستشارين.

من جانبه، قال السيد ولد الرشيد إن الروابط التي تجمع بين المملكة المغربية ومملكة بلجيكا لا تقتصر على جودة ومتانة العلاقات السياسية والدبلوماسية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادا إنسانية وثقافية واقتصادية هامة، تعززت بفضل دينامية التعاون المتواصل، وكذا الحضور الفاعل للجالية المغربية ببلجيكا، بما تمثله من جسر حقيقي للتقارب والتفاهم المتبادل بين الشعبين الصديقين.

وأعرب عن تطلعه إلى أن يضطلع التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بدور أكثر فعالية في مواكبة هذا الزخم الإيجابي، من خلال تشجيع تبادل الزيارات، وتكثيف التشاور حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ودعم المبادرات الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي والإنساني.

وأوضح أن لقاء اليوم يمثل فرصة لوضع أسس تعاون برلماني ثنائي واعد بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ البلجيكي، بما يتيح إرساء إطار مؤسساتي للتواصل والحوار، على نحو يجعل من الدبلوماسية البرلمانية رافعة إضافية لدعم التقارب القائم بين البلدين الصديقين .

وخلص السيد ولد الرشيد إلى الإشادة بالموقف البناء والمتقدم الذي عبرت عنه بلجيكا بخصوص القضية الوطنية للمملكة المغربية.

✓ المغرب والمكسيك يعربان عن رغبتهما المشتركة في الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية.

أعربت المملكة المغربية وجمهورية المكسيك، يوم السبت 18 أبريل 2026 بإسطنبول، عن رغبتهما المشتركة في الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى مستويات أكثر تكاملا ونجاعة .

وجاء هذا التصريح خلال مباحثات ثنائية جمعت رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، برئيسة مجلس النواب المكسيكي، كينيا لوبيز رابادان، على هامش أشغال الجمعية العامة الـ 152 للاتحاد البرلماني الدولي (15-19 أبريل).

وفي هذا السياق، أكد السيد ولد الرشيد أن المغرب والمكسيك يتوفران على كافة المقومات ليشكلا نموذجا حقيقيا للتعاون بين بلدان الجنوب، مبرزا أن البلدين يجمعهما رصيد تاريخي متين من العلاقات يمتد لأزيد من 64 سنة .

وأضاف أن البلدين يتمتعان بموقع جيوسياسي استراتيجي، حيث يشكل المغرب قطبا محوريا على مستوى القارة الإفريقية، فيما تمثل المكسيك فاعلا رئيسيا في فضاء أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، مشيرا إلى توفرهما على قطاعات استراتيجية واعدة وتجارب رائدة تتيح إمكانيات حقيقية لتعزيز التعاون وتعميق الشراكة.

وأشار السيد ولد الرشيد إلى أن المبادرة الملكية الأطلسية من شأنها أن تشكل رافعة استراتيجية لتيسير انسياب المبادلات ضمن مجال جيو-اقتصادي واسع يمتد عبر إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية.

كما أكد أن الزيارة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المكسيك سنة 2004 شكلت محطة مفصلية في مسار هذه العلاقات الثنائية، مبرزا أن البلدين قادران على إرساء حوار برلماني وسياسي من شأنه بلورة مبادرات ومقترحات كفيلة باستثمار الإمكانات الواعدة وبناء شراكات قائمة على التكامل وإنتاج القيمة المشتركة.

من جانبها، نوهت السيدة لوبيز رابادان بالعلاقات المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية والمكسيك، والتي يطبعها تقدير متبادل ورغبة مشتركة في تطويرها.

وأكدت المسؤولة المكسيكية تطلع بلادها إلى الارتقاء بالعلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين ويعزز آفاق الشراكة بينهما.

كما أعربت عن استعداد مجلس النواب المكسيكي لمواصلة الحوار البرلماني مع نظيره المغربي وتطويره، من خلال تكثيف تبادل الزيارات والخبرات والتجارب، وتعزيز التنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

✓ المغرب ومالاوي يعززان تعاونهما البرلماني.

وقع مجلس المستشارين والجمعية الوطنية لجمهورية مالاوي، يوم الجمعة 17 أبريل 2026 بإسطنبول، على مذكرة تفاهم حول التعاون البرلماني، تروم الارتقاء بالعلاقات بين المؤسستين التشريعيتين .

وتهدف هذه المذكرة، التي وقعها كل من رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية مالاوي، سمير غفار سليمان، عقب مباحثات ثنائية جمعتهما على هامش أشغال الجمعية العامة ال152 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى إرساء شراكة برلمانية تقوم على تبادل الخبرات والتجارب، وتكثيف الزيارات المتبادلة، وتعزيز التنسيق والتشاور في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد، أبرز السيد ولد الرشيد عمق العلاقات التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية مالاوي، والتي تقوم على التقدير والاحترام المتبادلين، وعلى التضامن الإفريقي الصادق، والإرادة المشتركة في بناء شراكة إفريقية ذات منفعة متبادلة .

وأكد أن الرهانات التي تواجه القارة الإفريقية اليوم، في ظل التحديات المتنامية والتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، تستدعي من البرلمانات الوطنية أن تضطلع بأدوار متقدمة في ترسيخ الاستقرار، ومواكبة جهود التنمية، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، والدفاع عن مصالح شعوبنا داخل الفضاءات البرلمانية الدولية .

من جانبه، أكد السيد غفار سليمان، التزام بلاده الراسخ بمواصلة تعزيز العلاقات الثنائية مع المملكة، مشيدا بالعمق التاريخي لهذه الروابط الدبلوماسية العريقة التي تعكس متانة أواصر الصداقة والتعاون القائم بين البلدين.

كما نوه المسؤول المالاوي بريادة المغرب على المستوى الإفريقي، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز التعاون البرلماني، مبرزا الدور الذي تضطلع به المملكة في دعم العمل البرلماني الإفريقي وتطوير آلياته.

✓ المغرب وكوت ديفوار.. نموذج للشراكة الإفريقية الناجحة.

أكد رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوت ديفوار، باتريك آشي، يوم الجمعة 17 أبريل 2026 بإسطنبول، أن العلاقات التي تجمع بلاده بالمملكة تعد نموذجا يحتذى به في الشراكة الناجحة على الصعيد الإفريقي، مبرزا أنها تستمد قوتها من روابط تاريخية وأخوية راسخة .

وخلال لقاء ثنائي جمعه برئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، على هامش أشغال الجمعية العامة الـ 152 للاتحاد البرلماني الدولي، نوه المسؤول الإيفواري بجودة هذه العلاقات التي تعززت عبر سنوات من الشراكة والتنسيق، مشيدا بالمستوى غير المسبوق الذي بلغه التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث أضحى المغرب أول مستثمر أجنبي في كوت ديفوار.

كما أبرز الدينامية التي تعرفها الشركات المغربية المستقرة في كوت ديفوار، والنتائج الإيجابية التي تحققها في عدد من القطاعات الاستراتيجية، من قبيل البنيات التحتية، والقطاع البنكي، والطاقة، وغيرها، مبرزا أن هذه الاستثمارات تسهم بشكل ملموس في دعم التنمية الاقتصادية بالبلاد.

كما نوه السيد آشي باستقبال المغرب لجالية طلابية إيفوارية مهمة، معربا عن تقديره لاستعداد المملكة الدائم لتقاسم تجاربها وخبراتها مع كوت ديفوار.

من جانبه، أكد السيد ولد الرشيد أن العلاقات الثنائية بين الرباط وأبيدجان، والتي تطبعها دينامية متميزة وتجذر تاريخي، تقوم على الثقة المتبادلة، والوفاء في المواقف، والإرادة الصادقة لبناء تعاون إفريقي نموذجي يشمل مختلف مجالات التنمية.

وأبرز أن هذه الدينامية الإيجابية التي يشهدها التعاون البرلماني بين البلدين تعززت مؤخرا من خلال الزيارة التي قامت بها السيدة كانديا كامارا، رئيسة مجلس الشيوخ الإيفواري، إلى المملكة المغربية للمشاركة في مؤتمر جمعية مجالس الشيوخ في إفريقيا، حيث شكلت هذه المشاركة فرصة لتوسيع مجالات التنسيق وتعزيز الحوار البرلماني الإفريقي.

واعتبر أن التعاون البرلماني الثنائي يشكل رافعة أساسية لمواكبة الزخم الذي تشهده العلاقات بين البلدين، داعيا إلى تعزيزه من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وتكثيف التشاور والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك داخل مختلف الفضاءات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية.

✓ الارتقاء بالتعاون البرلماني الثنائي محور مباحثات ولد الرشيد مع رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل الارتقاء بالتعاون البرلماني الثنائي محور مباحثات أجرها رئيس مجلس المستشارين محمد ولد الرشيد، يوم الجمعة 18 أبريل 2026 بإسطنبول، مع رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، صقر غباش .

وشكل هذا اللقاء، الذي جرى على هامش أشغال الجمعية العامة ال152 للاتحاد البرلماني الدولي (15-19 أبريل)، مناسبة للتنويه بمتانة العلاقات الأخوية التي تجمع بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان .

وقد جسد هذا اللقاء الإرادة المشتركة لمواصلة تعزيز التشاور والتنسيق بين المجلسين، بما يواكب مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين .

كما تندرج هذه المحادثات في إطار الحرص المشترك على الارتقاء بالتعاون البرلماني المغربي الإماراتي، من خلال تكثيف تبادل الزيارات والخبرات والتجارب، وتعزيز التنسيق والتشاور حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

✓ رئيس مجلس النواب بجمهورية الدومنيكان يجدد تأكيد دعم بلاده لمغربية_الصحراء.

جدد رئيس مجلس النواب بجمهورية الدومنيكان، ألفريدو باتشيكو أوسوريا، يوم الجمعة 17 أبريل 2026 بإسطنبول، تأكيد دعم بلاده لمغربية الصحراء .

وأكد السيد باتشيكو أوسوريا، خلال مباحثات ثنائية أجراها مع رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، على هامش أشغال الجمعية العامة الـ 152 للاتحاد البرلماني الدولي (15-19 أبريل)، أن الزخم الدولي والأممي غير المسبوق في الإقرار بعدالة قضية الوحدة الترابية للمغرب، ولاسيما القرار الأخير ذي الصلة الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يكرس قناعة بلاده بصدقية ووجاهة مغربية الصحراء، مؤكدا على الموقف الثابت لجمهورية الدومنيكان الداعم لسيادة المغرب على كافة أراضيه، بما في ذلك أقاليمه الجنوبية.

وأكد الانخراط التام لمجلس النواب بجمهورية الدومنيكان في مواكبة الدينامية الإيجابية والمتميزة التي تطبع العلاقات بين البلدين الصديقين، من خلال توطيد الحوار البرلماني، وتكثيف تبادل الزيارات والخبرات والتجارب في مختلف مجالات العمل البرلماني، فضلا عن ترسيخ آليات التنسيق والتشاور والتعاون بشأن القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار المحافل البرلمانية الدولية.

من جانبه، عبر السيد ولد الرشيد عن اعتزازه بجودة العلاقات الثنائية التي تجمع المملكة المغربية وجمهورية الدومينيكان الصديقة، والتي شهدت خلال السنوات الأخيرة دينامية إيجابية تُرجمت من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين، مبرزا، في هذا الصدد، الأهمية التاريخية للزيارة السامية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى هذا البلد سنة 2004.

كما أبرز رئيس مجلس المستشارين أهمية التعاون البرلماني في الارتقاء بالتعاون بين البلدين إلى مستويات أكثر تقدما، من خلال تفعيل آليات الشراكة وتعزيز أطر التنسيق المؤسساتي، بما يتيح توسيع مجالات التبادل واستثمار الإمكانات المتاحة، ويسهم في دعم مسارات التنمية المستدامة وتحقيق المصالح المشتركة.

ولم يفت السيد ولد الرشيد التعبير عن تقديره للمواقف الأخوية النبيلة لجمهورية الدومنيكان بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، من خلال دعمها الثابت لسيادة المغرب على صحرائه واعتبارها مخطط الحكم الذاتي بمثابة الحل الوحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وهو ما ينسجم مع مضامين قرار مجلس الأمن رقم 2797 بتاريخ 25 أكتوبر 2025.

✓ مجلس المستشارين والجمعية الوطنية الأذربيجانية يوقعان بإسطنبول مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون البرلماني.

وقع مجلس المستشارين والجمعية الوطنية بجمهورية أذربيجان، يوم الخميس 16 أبريل 2026 بإسطنبول، على مذكرة تفاهم حول التعاون البرلماني، تروم تعزيز العلاقات بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين.

ووقع على هذه المذكرة كل من رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، ورئيسة الجمعية الوطنية بجمهورية أذربيجان، صاحبة غفاروفا، عقب مباحثات ثنائية جمعتهما على هامش أشغال الجمعية العامة ال152 للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد السيد ولد الرشيد أن توقيع مذكرة التفاهم حول التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين والجمعية الوطنية الأذربيجانية يشكل خطوة نوعية جديدة في مسار تعزيز العلاقات الثنائية، لما يتيحه من إطار مؤسساتي كفيل بتكثيف التشاور، وتبادل الخبرات والتجارب، وتفعيل قنوات التواصل بين مجموعات الصداقة والتعاون، فضلا عن تعزيز التنسيق داخل المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وأضاف أن التعاون البرلماني من شأنه الإسهام الفعلي في مواكبة الأوراش الثنائية الكبرى المفتوحة بين المغرب وأذربيجان، مسجلا أنه بالرغم من أن المبادلات التجارية لا تزال دون مستوى الإمكانات المتاحة، فإن المؤشرات المسجلة مؤخراً، وكذا تنظيم المنتدى الأول للأعمال المغربي - الأذربيجاني بالرباط، تبرز وجود فرص واعدة وآفاق رحبة تستدعي مزيدا من المواكبة والتنسيق.

من جهة أخرى، نوه السيد ولد الرشيد بالمواقف الإيجابية التي تعبر عنها جمهورية أذربيجان إزاء القضية الوطنية للمملكة المغربية، قائلا إن دعم أذربيجان لسيادة المملكة ووحدتها الترابية، وتأييدها لمبادرة الحكم الذاتي، يمثل "موقفا نبيلا ومسؤولا، يجسد بوضوح احترام مبادئ السيادة الوطنية والوحدة الترابية للدول. وأضاف أن هذا الموقف يكرس ما يجمع البلدين من ثقة متبادلة وتطابق في الرؤى إزاء العديد من القضايا الحيوية".

وأشار إلى أن المملكة تنظر بتقدير كبير إلى علاقاتها مع جمهورية أذربيجان، وهي "علاقات قائمة على الاحترام المتبادل، والتقدير الصادق، والتقارب في عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك"، مبرزا أن هذا المسار الإيجابي تعزز في السنوات الأخيرة من خلال انتظام المشاورات السياسية، وتبادل الزيارات، وتنامي أوجه التعاون في مجالات متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية وبرلمانية.

من جانبها، أكدت رئيسة المجلس الوطني الأذربيجاني أن مذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسستين التشريعيتين تروم تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، والارتقاء بالتعاون البرلماني إلى مستويات أرفع، بما يواكب الدينامية الإيجابية التي تطبع العلاقات بين الرباط وباكو.

وأبرزت السيدة غفاروفا أن المؤسستين التشريعيتين تضطلعان بدور محوري في دعم وتطوير هذه العلاقات، من خلال تعزيز الحوار البرلماني وتكثيف التنسيق والتشاور، بما يسهم في توطيد أواصر التعاون المشترك في مختلف المجالات.

كما أعربت المسؤولة الأذربيجانية عن اعتزاز بلادها بجودة العلاقات التي تربطها بالمملكة المغربية، وبما يميزها من دعم متبادل وثابت للوحدة الترابية للبلدين، مؤكدة أن هذا التفاهم يشكل دعامة أساسية لتعزيز الشراكة الثنائية.

وأشارت، في سياق متصل، إلى وجود مجالات واسعة وواعدة للتعاون بين البلدين، لاسيما في الميدان الاقتصادي، مبرزة أن كلا من المغرب وأذربيجان يزخران بمؤهلات وإمكانات كبيرة ينبغي استثمارها بشكل أمثل لخدمة المصالح المشتركة.

وفي هذا السياق، أوضحت أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين بلغ حوالي 8,7 مليون دولار خلال سنة 2025، وهو مستوى لا يعكس الإمكانات الحقيقية المتاحة، داعية إلى مضاعفة الجهود من أجل تطوير هذه المبادلات والارتقاء بها إلى مستوى التطلعات البلدين.

كما شددت على أهمية العمل على تعزيز التدفقات السياحية بين البلدين، بالنظر إلى ما يزخران به من مؤهلات سياحية متنوعة، من شأنها دعم التقارب بين الشعبين وتعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي.

✓ المغرب-جيبوتي: توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون البرلماني.

وقع مجلس المستشارين والجمعية الوطنية لجمهورية جيبوتي، يوم الخميس16 أبريل 2026 بإسطنبول، على مذكرة تفاهم حول التعاون البرلماني، تروم تعزيز العلاقات بين المؤسستين التشريعيتين .

ووقع على هذه المذكرة كل من رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية جيبوتي، دليتا محمد دليتا، عقب مباحثات ثنائية جمعتهما على هامش أشغال الجمعية العامة ال152 للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد السيد ولد الرشيد أن مذكرة التفاهم هاته تشكل إطارا عمليا لتأطير العمل البرلماني المشترك بين المغرب وجيبوتي، معربا عن تطلعه إلى أن تكون هذه الوثيقة منطلقا لتعزيز المواكبة البرلمانية لدينامية العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين.

وأضاف أن المذكرة تنص على مبادرات مشتركة تروم تعزيز التبادل على مستوى العمل البرلماني وتوحيد الجهود والرؤى والمواقف إزاء القضايا المشتركة، مبرزا أن العلاقات بين البلدين قائمة على التقدير والاحترام المتبادلين، والتقارب في الرؤى إزاء عدد من القضايا الإقليمية والدولية .وأكد رئيس مجلس المستشارين أن المغرب "ينظر بتقدير كبير إلى المكانة التي تحتلها جمهورية جيبوتي في محيطها الإقليمي، وإلى دورها في دعم الاستقرار والانفتاح والتعاون في القرن الإفريقي".

وختم السيد ولد الرشيد بالتأكيد على أن "المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ما فتئت تؤمن بأن التضامن الإفريقي الفاعل والتعاون جنوب-جنوب لا يمكن أن يحققا أهدافهما كاملة إلا بإسناد مؤسساتي قوي، تكون فيه البرلمانات شريكا أساسيا في بناء الثقة، ومواكبة التنمية، والدفاع عن المصالح العليا لشعوبنا".

من جانبه، أكد السيد محمد دليتا أن بلاده تولي أهمية كبيرة للشراكة البرلمانية مع المملكة المغربية، والتي تقوم على روابط الأخوة والتضامن جنوب-جنوب، وتعكس إرادة مشتركة لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، موضحا أن التوقيع على مذكرة التفاهم بين المؤسستين التشريعيتين يشكل "مرحلة تاريخية" في مسار العلاقات الثنائية، مبرزا أنها تمثل آلية مؤسساتية من شأنها النهوض بهذا التعاون والارتقاء به إلى مستويات أرحب.

وأضاف أن الهدف المشترك يتمثل في الارتقاء بالتعاون جنوب-جنوب إلى "مستوى نموذجي" قائم على الثقة والاحترام المتبادل، بما يخدم المصالح المشتركة ويسهم في تعزيز التكامل بين بلدان القارة الإفريقية، كما شدد على أهمية تعزيز القدرات البرلمانية الثنائية من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وتنظيم برامج تدريبية مشتركة، بما يساهم في تطوير الأداء البرلماني ومواكبة التحديات الراهنة

✓ المغرب وكمبوديا يعززان تعاونهما البرلماني.

جرى، يوم الخميس 16 أبريل 2026 بإسطنبول، توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الكمبودي، تروم الارتقاء بالتعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين .

ووقع على هذه المذكرة كل من رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، والنائب الأول لرئيس مجلس الشيوخ الكمبودي، السيد أوش بوريث، عقب مباحثات ثنائية جمعتهما على هامش أشغال الجمعية العامة الـ 152 للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد السيد ولد الرشيد أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي لمواكبة الدينامية الإيجابية التي تشهدها العلاقات بين #المغرب وكمبوديا، ومنح هذا المسار بعدا مؤسساتيا، ويشكل إطارا عمليا لترسيخ التواصل المنتظم، وتبادل الخبرات والتجارب، وتكثيف التنسيق داخل الفضاءات البرلمانية الإقليمية والدولية.

وأعرب رئيس مجلس المستشارين عن ارتياحه للتطور الإيجابي الذي تشهده علاقات الصداقة بين المملكتين، وهي علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في فتح آفاق جديدة للتعاون الثنائي.

وأشار إلى أن هذه العلاقات ازدادت رسوخا بفضل انتظام المشاورات السياسية بين البلدين، وتعميق مجالات التعاون لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأكاديمية والثقافية والسياحية، في أفق الاحتفاء، خلال سنة 2026، بمرور ثلاثين سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وأعرب السيد ولد الرشيد عن تقدير المملكة المغربية لكمبوديا ولموقفها البناء من قضية وحدتها الترابية، مذكرا بأن البلاغ المشترك الصادر في ختام الاجتماع المنعقد بتاريخ 21 أكتوبر 2025 بين وزير الشؤون الخارجية المغربي ونظيره الكمبودي شكل محطة مهمة، عبرت خلالها كمبوديا بوضوح عن دعمها لمخطط الحكم الذاتي المغربي.

من جانبه، أكد السيد بوريث، أن سنة 2026 تكتسي طابعا خاصا بالنسبة لكل من كمبوديا والمغرب، حيث يحتفل البلدان بالذكرى الثلاثين لإقامة علاقاتهما الدبلوماسية التي انطلقت سنة 1996، معتبرا أن هذه المناسبة تشكل محطة مهمة لتعزيز مسار التعاون الثنائي.

وأوضح أن التوقيع على مذكرة التفاهم بين المؤسستين التشريعيتين يمثل إشارة قوية على إرادة الجانبين في الارتقاء بعلاقاتهما، لاسيما على المستوى البرلماني، كما يندرج في سياق إحياء هذه الذكرى الدبلوماسية الهامة، بما يعكس الدينامية الإيجابية التي تطبع علاقات الصداقة بين البلدين.

كما أبرز المسؤول الكمبودي أن بلاده تولي أهمية بالغة للعلاقات التي تجمعها المملكة المغربية، مشددا على أن هناك إمكانات واعدة لتعزيز التعاون الثنائي، خاصة على الصعيد البرلماني، حيث يمكن لهذا التعاون أن يشكل لبنة أساسية في النهوض بالعلاقات الثنائية وتوسيع آفاقها.

✓ رئيس مجلس الشيوخ النيجيري يشيد بريادة جلالة الملك على صعيد القارة الإفريقية.

أشاد رئيس مجلس الشيوخ النيجيري، غودسويل أكبابيو، يوم الخميس 16 أبريل 2026 بإسطنبول، بريادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس على صعيد القارة الإفريقية .

ونوه السيد أكبابيو، خلال مباحثات ثنائية أجراها مع رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، على هامش أشغال الجمعية العامة الـ152 للاتحاد البرلماني الدولي، بالعلاقات المتميزة التي تجمع بين نيجيريا والمملكة المغربية، معربا عن اعتزازه بمستوى التعاون القائم بين البلدين.

كما أكد طموح نيجيريا إلى الارتقاء بهذه العلاقات إلى آفاق أرحب، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز فرص التنمية والتكامل الإقليمي.

من جانبه، أكد السيد ولد الرشيد أن العلاقات بين المغرب ونيجيريا، بما تختزنه من مؤهلات تنموية وإنسانية، وما راكمته من دينامية إيجابية خلال السنوات الأخيرة، تؤكد قدرة البلدين على بناء شراكة استراتيجية نموذجية، قائمة على الثقة والاحترام المتبادل وخدمة المصالح المشتركة.

وأوضح أن هذه العلاقات عرفت دفعة قوية منذ الزيارة الملكية السامية إلى نيجيريا في دجنبر 2016، وما أعقبها من إطلاق مشاريع مهيكلة كبرى، وفي مقدمتها مشروع أنبوب الغاز المغرب-نيجيريا، الذي يشكل رافعة حقيقية لتعزيز التعاون الثنائي وتحقيق التنمية والاندماج الإقليمي في القارة الإفريقية.

وأضاف أن هذا الزخم السياسي والاقتصادي ينبغي أن تواكبه دينامية مماثلة على المستوى البرلماني، من خلال تعزيز التشاور والتنسيق بين المؤسستين التشريعيتين، وتكثيف التبادل، وتفعيل أدوار مجموعات الصداقة البرلمانية، بما يمنح الدبلوماسية البرلمانية بعدها العملي والفاعل.

كما نوه بما تحقق من تقدم في مسار التواصل البرلماني بين مجلسي البلدين، سواء عبر تبادل الزيارات أو من خلال العمل المشترك داخل المحافل البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية.

✓ رئيس مجلس المستشارين يعقد لقاء مشتركا مع كل من رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، ورئيس برلمان المركوسور.

عقد السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، لقاء مشتركا مع كل من رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، السيد رولاندو باتريسيو غونزاليز، ورئيس برلمان المركوسور السيد رودريغو غامارا .

خلال هذا اللقاء تم استعراض تميز مسار علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع برلمان المملكة المغربية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية بأمريكا اللاتينية والكرايبب وما راكمته من مبادرات مشتركة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف .

وفي هذا السياق تم تباحث سبل تجسيد وتنزيل الإعلان المشترك الذي وقعه رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد مع رؤساء الاتحادات الإقليمية والجهوية بأمريكا اللاتينية والرامي إلى إنشاء "المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب-أمريكا اللاتينية والكرايبب."

وتم التأكيد على أن هذه المبادرة جاءت استحضارا لعلاقات التفاهم والصداقة والتعاون القائمة بين المملكة المغربية وبلدان أمريكا اللاتينية والكرايبب، والقائمة على روح التشاور والاحترام المتبادل، إلى جانب أهمية الموقع الجيو استراتيجي ولمكانة المملكة المغربية في محيطها الجهوي والإقليمي، باعتبارها شريكا أساسيا بالقارة الافريقية وبوابة موثوقة ومتينة نحو بلدان افريقيا والعالم العربي، بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية والكرايبب، وكذا أهمية بلدان أمريكا اللاتينية والكرايبب باعتبارها تكتلا اقتصاديا وازنا بدول الجنوب، وبوابة استراتيجية #للمملكة_المغربية، ببنى تحتية ولوجستيكية واعدة.

كما تم التأكيد على هذه المبادرة تستجيب للحاجة إلى تعميق هذه العلاقات الاستراتيجية، وإنشاء فضاء مؤسساتي رسمي ودائم للحوار البرلماني البين-إقليمي الذي من شأنه تعزيز التعاون وتوطيد العمل المشترك في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

✓ لقاء مع رئيس برلمان غانا

أشاد رئيس مؤتمر رؤساء المؤسسات التشريعية الإفريقية، رئيس برلمان جمهورية غانا، ألبان سومانا كينغسفورد باغبين، يوم الأربعاء 15 أبريل الجاري بإسطنبول، بالدينامية المتنامية والتوسع المطرد الذي تشهده العلاقات الثنائية بين بلاده والمغرب .

وأوضح السيد باغبين، في تصريح للصحافة عقب لقاء ثنائي جمعه رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، على هامش أشغال الجمعية العامة الـ152 للاتحاد البرلماني الدولي، أن هذه العلاقات تعرف دينامية وتوسعا مستمرين، مدعومة بالتعاون الوثيق بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين.

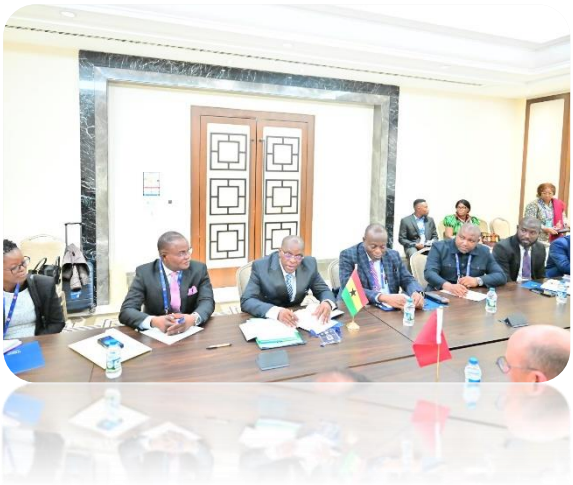

وأضاف المسؤول الغاني، الذي يشغل كذلك منصب رئيس المجموعة الجيوسياسية الإفريقية بالاتحاد البرلماني الدولي، أن هذا اللقاء، الذي يعد الثاني من نوعه بين الجانبين، يعكس الإرادة المشتركة لتعزيز التواصل والتشاور، بما يواكب الدينامية الإيجابية التي تطبع العلاقات المغربية-الغانية.

من جانبه، جدد السيد ولد الرشيد التنويه بالموقف البناء لجمهورية غانا إزاء قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، والداعم للمخطط المغربي للحكم الذاتي، باعتباره حلا جديا وواقعيا وذا مصداقية لتسوية النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وأبرز رئيس مجلس المستشارين، خلال هذا اللقاء الثنائي، أن هذا الموقف يعكس عمق علاقات الصداقة والتقدير المتبادل بين البلدين، وكذا الإيمان المشترك بأهمية تعزيز العمل البرلماني الإفريقي وترسيخ التنسيق والتضامن بين برلمانات القارة.

وأشار إلى أن هذا اللقاء يجسد حرص الجانبين على مواصلة التشاور وتعزيز التواصل بين المؤسستين التشريعيتين، بما يواكب التطور الإيجابي الذي تشهده العلاقات السياسية بين المملكة المغربية وجمهورية غانا.

وأكد السيد ولد الرشيد أن العلاقات بين البلدين تقوم على تقدير متبادل وإرادة صادقة لتطويرها، بما يخدم مصالح الشعبين الصديقين ويعزز مسار التعاون الإفريقي المشترك، مبرزا أن المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يؤمن بقدرة القارة الإفريقية على بناء نموذج تنموي متضامن ومندمج قائم على التعاون جنوب-جنوب والتكامل الإقليمي .

كما شدد السيد ولد الرشيد على أن جمهورية غانا تعد شريكا مهما #للمملكة، بالنظر إلى مكانتها المتميزة في غرب إفريقيا ودورها في دعم الاستقرار والتنمية، فضلا عن الإمكانات الواعدة التي تتيحها العلاقات الثنائية لتوسيع مجالات التعاون، لاسيما في الميادين الاقتصادية والاستثمارية والبرلمانية.

وفي هذا السياق، دعا إلى توظيف الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية لمواكبة الدينامية التي تعرفها العلاقات المغربية-الغانية، مشيرا إلى أهمية تشجيع تبادل الزيارات والخبرات والتجارب، وتكثيف التنسيق داخل المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، بما يخدم القضايا الإفريقية المشتركة.

✓ لقاء مع رئيسة مجلس الشيوخ بإسواتيني .

أشادت رئيسة مجلس الشيوخ بمملكة إسواتيني، ليندیوي تي دلاميني، يوم الأربعاء 15 أبريل الجاري بإسطنبول، بالدور الموحد الذي يضطلع به صاحب الجلالة الملك محمد السادس على مستوى القارة الإفريقية .

وأكدت السيدة دلاميني، في تصريح للصحافة عقب لقاء ثنائي جمعها برئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، على هامش أشغال الجمعية العامة الـ152 للاتحاد البرلماني الدولي، أن بلادها تثمن الدور الذي يقوم به المغرب باعتباره بلدا للحوار ومنصة فاعلة للدبلوماسية البرلمانية.

من جانبه، أعرب السيد ولد الرشيد عن اعتزازه بعلاقات الصداقة والتقدير المتبادل التي تجمع المملكة المغربية ومملكة إسواتيني، منوها بالموقف الثابت لهذا البلد الإفريقي الداعم للوحدة الترابية للمملكة ولمبادرة الحكم الذاتي، واصفا إياه بأنه يعكس روح التضامن الإفريقي والوضوح في دعم القضايا العادلة.

وأشار رئيس مجلس المستشارين إلى أن هذا اللقاء يأتي امتدادا لاجتماع سابق عقد بالمملكة المغربية على هامش مؤتمر مجالس الشيوخ في إفريقيا، ما يجسد حرص الجانبين على مواصلة التشاور وتعزيز التواصل بين المؤسستين التشريعيتين، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار جمعية مجالس الشيوخ في إفريقيا.

وأكد أن المغرب، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، ما فتئ يجعل من التعاون الإفريقي ركيزة أساسية في سياسته الخارجية، من خلال دعم التنمية الشاملة بالقارة وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، والانخراط في مبادرات عملية تروم خدمة الاستقرار والاندماج والازدهار لفائدة الشعوب الإفريقية.

كما شدد السيد ولد الرشيد على أهمية تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ بمملكة إسواتيني، عبر تكثيف التشاور وتبادل الخبرات والتجارب، وتعزيز التنسيق داخل مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، أكد حرص مجلس المستشارين على مواكبة الرغبة المشتركة في تقوية الحوار البرلماني بين المؤسستين، من خلال تبادل الزيارات والدعم والتنسيق والتشاور بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وجدد رئيس مجلس المستشارين التأكيد على التزام البرلمان المغربي بالعمل بروح التعاون والانفتاح والتشاور، بما يخدم القضايا الإفريقية المشتركة ويعزز حضور البرلمان الإفريقي وفعاليته في خدمة شعوب القارة.

✓ استعراض أنشطة البرلمان المغربي في مجال تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

جرى استعراض أنشطة البرلمان المغربي في مجال تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وذلك بمناسبة انعقاد الجمعية العامة ال152 للاتحاد البرلماني الدولي بإسطنبول .

وفي هذا السياق، أكد المستشار البرلماني كمال أيت ميك، خلال اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أن البرلمان المغربي قد عرف في الأشهر الستة الماضية " دينامية تشريعية متميزة "تندرج في سياق مهام المؤسسة التشريعية المرتبطة بتعزيز الديمقراطية، وحماية وترقية حقوق الإنسان، وإصلاح العدالة الجنائية، وحكامة قطاع الإعلام.

وأوضح أيت ميك أن هذه الدينامية تبرز الأهمية التي يوليها البرلمان المغربي لضمان تفعيل أمثل لمضامين الدستور وكذا الالتزامات الدولية للمملكة، وذلك وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وفي هذا الإطار، استعرض المستشار البرلماني جملة من أهم النصوص التشريعية التي تداول فيها البرلمان المغربي مؤخرا، ومنها الترسانة القانونية المتعلقة بالانتخابات التشريعية الخاصة بمجلس النواب، والتي ستجرى في شهر شتنبر المقبل.

وأشار إلى إحدى أهم المقتضيات الجديدة الواردة في هذه القوانين، وهي المتعلقة بالدعم العمومي المخصص للمترشحين المستقلين من الشباب أقل من 35 سنة. كما استعرض أهم المستجدات التشريعية في مجال إصلاح العدالة الجنائية من خلال القانون 03.23 المتعلق بتعديل قانون المسطرة الجنائية.

وفي سياق متصل، أكد المتدخل أن البرلمان المغربي يواصل مناقشة موضوع هام يتعلق بحكامة قطاع الإعلام من خلال مشروع القانون 26.25 الذي يهدف إلى إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة.

من جهة أخرى، تطرق أيت ميك إلى بعض الأنشطة الدولية والإشعاعية التي نظمها أو شارك فيها البرلمان المغربي، ولاسيما جلسات الاستماع البرلمانية للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك في فبراير الماضي، والندوة البرلمانية حول العدالة الإجتماعية التي نظمها مجلس المستشارين في نفس الشهر، أو أشغال الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان في مارس الماضي.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma